

دور إعادة تقييم الأصول الثابتة
في تعزيز موثوقية وملائمة المعلومات المحاسبية
دراسة ميدانية في المؤسسة الوطنية للنفط، ليبيا

د. نجيب سالم بيوض

أستاذ مشارك في المحاسبة- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة طرابلس، ليبيا

تاريخ النشر: 2023.05.31

تاريخ القبول: 2023.05.24

تاريخ الاستلام: 2023.04.26

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على وجهة نظر إدارات المؤسسة الوطنية للنفط في طرابلس على دور إعادة تقييم الأصول الثابتة في تعزيز موثوقية وملائمة المعلومات المحاسبية في المؤسسة الوطنية للنفط. وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال اعتماد واستخدام استمارة استبيان وزعت على 27 محاسب مالي ومراجع داخلي وموظف قانوني يعمل في المؤسسة الوطنية للنفط ومراجع خارجي يتبع ديوان المحاسبة الليبي يقوم بفحص مستندات المؤسسة، واسترجع منها 23 استمارات استبيان صالحه للاستخدام في التحليل الإحصائي. وبعد تحليل إجابات الاستبيان توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: فهم وأدراك المشاركين في أن خاصيتي الموثوقية والملائمة للمعلومات المحاسبية تتحقق من خلال إعادة تقييم الأصول الثابتة وفق نموذج إعادة التقييم، وأغلب المشاركين أكدوا على أهمية استخدام واعتماد طريقة القيمة العادلة للأصول الثابتة بواسطة مختصين، وأهمية وجود إرشادات مفصلة عن عملية إعادة التقييم، وتحقيق المراقبة الصارمة لكيفية تنفيذ عملية التقييم. وقد أوصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أبرزها: أهمية تبني وتطبيق أحد النماذج التي تساهم في إعادة تقييم الأصول الثابتة من أجل أن تكتسب المعلومات المحاسبية الثقة والمصداقية والشفافية وتقلل من استنزاف أصول المؤسسة الوطنية للنفط، التأكيد على أهمية تبني معايير التقارير المالية الدولية التي تسمح بتبني أحد طرق إعادة تقييم الأصول الثابتة والتي تتناسب مع طبيعة أصول الشركات الليبية وخصوصا المؤسسة الوطنية للنفط، أهمية وجود آليه واضحة استرشاديه شفافة تتضمن إعادة تقييم الأصول الثابتة وفق الأسس العلمية والمهنية المعروفة، وضرورة توفير المراقبة الصارمة والحازمة لكيفية تنفيذ عملية إعادة التقييم.

الكلمات المفتاحية: إعادة التقييم، الأصول الثابتة، المؤسسة الوطنية للنفط، الموثوقية، الملائمة.

The Role of Fixed Asset Revaluation for Enhancing Reliability and Relevance of Accounting Information

at the National Oil Corporation

Dr. Nagib Salem Bayoud

Associate Professor of Accounting Faculty
of Economics and Political sciences
University of Tripoli, Libya

Abstract

This study aimed to know the perception of the National Oil Corporation Management in Tripoli about the role of fixed assets revaluation to improve reliability and relevance of accounting information. The descriptive analytical approach was used by employing a questionnaire, distributed on a financial accountant, an internal auditor, and others who are working in the National Oil Corporation, as well as an external auditor is affiliating with the Libyan Audit Bureau, who examines the institution of documents, and retrieved 23 valid questionnaires for statistical use. Analyzing the answers to the questions, the most important recommendations of which are: The importance of adopting and applying a model that contributes to the revaluation of fixed assets in order for the accounting information to gain confidence, credibility and transparency and reduce the depletion of the assets of the National Oil Corporation. The assets of the Libyan companies, especially the National Oil Corporation, the importance of having a clear, guiding and transparent mechanism that includes the re-evaluation of fixed assets according to known scientific and professional bases, and the need to provide strict and firm monitoring of how the re-evaluation process is implemented.

Key words: *Revaluation, Fixed assets, the National Oil Corporation, Reliability, Relevance.*

المقدمة :

تحظى مشكلة تقييم الأصول الثابتة باهتمام الفكر المحاسبي الأكاديمي والمهني على حد سواء، حيث نشر مجلس معايير المحاسبة في المملكة المتحدة البريطانية دراسة عن دور تقييم الأصول في إعداد القوائم المالية وقد أوضحت هذه التقارير أن مجلس معايير المحاسبة الدولية ينوي التحول تدريجياً من نظام تقييم الأصول على أساس التكلفة التاريخية إلى نظام القيمة العادلة وبالتحديد عند التقييم البعدي للأصول الثابتة في الوحدات الاقتصادية.

ومن الواضح أن هنالك إجماع بين المحاسبين و الهيئات المحاسبية المسؤولة عن إصدار معايير المحاسبة المالية على ضرورة إعادة تقييم الأصول الثابتة و الاعتراف بانخفاض قيمة الأصول فقد اصدر مجلس معايير المحاسبة الأمريكية معيار رقم 121 لسنة 1991 انخفاض قيمة الأصول طويلة الأجل، كما اصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية IAS معيار رقم 03 لسنة 1999 انخفاض قيمة الموجودات، إلا

أن إعادة تقييم الأصول الثابتة بالزيادة (فائض القيمة) مزال محل خلاف بين المحاسبين في دول مختلفة، فعلى سبيل المثال تعتبر عملية إعادة التقييم الأصول الثابتة بالزيادة من الممارسات المحاسبية المسموح بها في دول عديدة مثل بريطانيا، بلجيكا، استراليا، وفرنسا كما لا تعتبر هذه الممارسات مسموح بها في دول أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، المملكة العربية السعودية وغيرها من الدول.

تعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون والمقرضون والمحللون الماليون وغيرهم من الأطراف الخارجية المهتمة بالمؤسسة إذ تعتبر مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، بحيث يقوم نظام المعلومات بجمع البيانات الناتجة عن العمليات المستمرة واليومية المتعلقة بنشاطها ويقوم بتسجيلها ومعالجتها وعرضها في حسابات تتضمنها الوثائق المحاسبية المساعدة في إعداد القوائم المالية.

ومن أهم دوافع إعداد هذه الدراسة تمثل في:

1. الرغبة بجدية في دراسة موضوع إعادة تقييم الأصول الثابتة وأثره على خاصيتي موثوقية وملائمة المعلومات المحاسبية والتي لها دور كبير في إظهار التقارير المالية بصورة صحيحة.
2. نقشي ظاهرة الفساد المالي من خلال استغلال عدم إعادة تقييم الأصول الثابتة والتخلص منها باعتباره منتهي دفتريا على مستوى الدولة الليبية، وتدهور الاقتصادي الوطني كنتيجة لذلك.
3. تزايد اهتمام المؤسسة الوطنية للنفط في الآونة الأخيرة بتطبيق إعادة تقييم الأصول الثابتة وخصوصا المنتهية دفتريا ومازالت قادرة على أداء المهام المطلوب منها.

الدراسات السابقة:

أولاً-الدراسات العربية:

1- دراسة الداغور وعابد (2008):

هدفت الدراسة إلى التعرف على مشكلة إعادة تقييم الأصول الثابتة في الوحدات الاقتصادية من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي وقد تم إجراء دراسة ميدانية بواسطة أداة جمع البيانات صحفية الاستبانة والتي وزعت على الأكاديميين والمهنيين الذين لديهم المعرفة والخبرة اللازمة في موضوع الدراسة. وقد توصلت الدراسة أن غالبية المشاركين (79%) في الاستبانة يؤيدون عملية إعادة تقييم الأصول الثابتة حسب القيمة العادل ويلبها طريقة التكلفة الجارية، وأن مبدأ التكلفة التاريخية لا يتلاءم مع الكثير من الصناعات خاصة التي تتمتع بتكنولوجيا عالية. وكذلك أغلب آراء المشاركين اتفقوا على أن أهم الحوافز لإجراء عملية التقييم تتمثل في إظهار القوائم المالية بصورة عادلة وصحيحة وصادقة، وشددت الدراسة على توافق آراء المشاركين حول دور المحاسبين والمراجعين في عملية إعادة تقييم الأصول الثابتة ويرجع ذلك للحاجة إلى الخبراء المستقلين والبعد عن التحيز لضمان الحياد والموضوعية وتوفير المصداقية لهذه العملية. وأوصت الدراسة بضرورة بأهمية إعادة تقييم الأصول الثابتة بأحد الطرق أو نماذج إعادة تقييم الأصول وفق معايير المحاسبة الدولية بناءً على إجراءات واضحة شفافة وبناءً على لجان مستقلة بعيدة عن التحيز لضمان سلامة وعدالة القوائم المالية المنشورة.

2- دراسة التيمي (2010):

هدفت الدراسة إلى التعرف على كيفية قيام الشركات الصناعية اليمنية بالقياس والتقييم المحاسبي للأصول الثابتة، ومدى قدرة هذه الشركات على تطبيق معايير المحاسبة الدولية بخصوص ذلك وصولاً إلى إعداد تقارير وقوائم مالية أكثر موضوعية وموثوقية من قبل مستخدميها. وقد شملت عينة الدراسة المختارة 9 شركات صناعية من أصل 25 شركة وقد تم توزيع صحيفة الاستبانة على المحاسبين العاملين في عينة الدراسة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الشركات الصناعية لا تطبق معايير المحاسبة الدولية في إعادة تقييم الأصول الثابتة، وكل شركة تطبق ما يناسبها بصرف النظر عن مدى اتفاقها أو تعارضها مع المعايير، كما توصلت الدراسة إلى أن عدم إعادة تقييم الأصول الثابتة سوف يؤثر في عدالة وصدق التقارير المالية ومدى موثوقية وملائمتها لمستخدمي هذه المعلومات. وأوصت الدراسة بأهمية وضرورة تطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بأعادته تقييم الأصول الثابتة وفق النماذج أو الطرق المعتمدة التي سوف يكون له أثر إيجابي على عدالة القوائم المالية، وأوصت أيضاً بأن ليس هناك صعوبة في تطبيق الطرق التي تستخدم في إعادة تقييم الأصول الثابتة وأن الشركات الصناعية محل الدراسة قادرة على تطبيقها، ولديهم القدرة والكفاءة اللازمة للتطبيق.

3- دراسة حسين (2014)

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد إثر المعايير المحاسبية على إعادة تقييم الأصول الثابتة من خلال دراسة تطبيقية على مؤسسة من المؤسسات السعودية التي تعمل في مجال المخازن حيث حاولت الدراسة تحديد ملامح تطبيق إعادة تقييم الأصول الثابتة. وتوصلت الدراسة إلى أن التزام المؤسسات بتطبيق معيار المحاسبة الدولي IAS 16 يؤدي إلى بيانات مالية عادلة وسليمة تحقق درجة من الشفافية والإفصاح والعرض المالي للأصول الثابتة، كما أوصى الدراسة بأهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم IAS 16 لما له من أهمية في تسجيل الأصول الثابتة والمصروفات اللاحقة لها بصورة سليمة واحتساب الاستهلاكات السنوي بصورة منتظمة بحيث تؤثر نتائج ذلك على تغيرات في حجم الأصول.

4-دراسة قتال، يوسف (2016)

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة كيفية معالجة عملية إعادة تقييم الأصول الثابتة محاسبياً وأثارها على القوائم المالية، وركزت الدراسة بشكل أساسي على الإطار الفكري للقياس المحاسبي خصوصاً فيما يتعلق بطريقة تطبيق القيمة العادلة في الشركات الجزائرية وأثر إعادة تقييم الأصول الثابتة على القوائم المالية. وقد توصلت الدراسة إلى أن مبدأ التكلفة التاريخية لا تتلاءم مع العديد من الأصول، حيث أن قيمتها تتغير بعد فترة من تاريخ الشراء أو بداية استخدامها في عمليات التصنيع، وأن طريقة القيمة العادلة تقدم قيم للأصول الثابتة أقرب للواقع الفعلي من خلال خاصية التوقيت والملائمة والموثوقية وإمكانية مقارنة هذه المعلومات المحاسبية باعتبارها تمثل آخر تقييم عادل لبنود القوائم المالية، كما توصلت الدراسة إلى أن تطبيق طريقة القيمة العادلة تواجه صعوبة عدم وجود سوق نشط وتشريعات قانونية منظمة لتطبيق إعادة

تقييم الأصول الثابتة مما ترتب عليه افتقار هذا التقييم الي المصدقية والموثوقية. وأوصت الدراسة بأهمية تطبيق طريقة القيمة العادلة لما له أثر كبير على جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها في التقارير المالية.

5- دراسة سماي، حنان و براهيم، يمينة (2016):

قامت هذه الدراسة على تحقيق هدف تحديد أثر إعادة تقييم الأصول الثابتة على إعداد القوائم المالية وفق النظام المالي المحاسبي، وقد ركزت الدراسة على المؤسسة الاقتصادية POVAL، وقد خلصت الدراسة إلى أن المؤسسة الاقتصادية POVAL غير قادرة على تطبيق عملية إعادة تقييم الأصول الثابتة بسبب عدم وجود تشريعات قانونية خاصة الضريبية منها، وهذا بدوره يؤثر بشكل واضح على جودة البيانات المحاسبية في القوائم المالية.

6-دراسة بودشيش، مريم (2019):

هدفت هذه الدراسة الي التعرف على أهمية إعادة تقييم الأصول الثابتة في تقديم صورة صادقة عن المؤسسات الاقتصادية، فقد اعتمدت الدراسة على مجموعة من المقابلات الشخصية مع رؤساء أقسام المحاسبة والمالية بالإضافة إلى إعادة تقييم الأصول الثابتة لمركز الزيوت والعجلات على مستوى المؤسسة الوطنية لتسويق وتوزيع المنتجات البترولية. وقد توصلت الدراسة إلى وجود فروق جوهرية بين القيم المحاسبية للأصول الثابتة المعاد تقييمها باستخدام القيمة العادلة والقيم المحاسبية المسجلة على أساس التكلفة التاريخية، إلا أن هناك صعوبات تقلل من الالتزام بإعادة تقييم الأصول الثابتة مثل: غياب السوق النشط، ونقص في الخبراء المؤهلين في القطاعات ذات الصلة وعدم وجود جهة رسمية أو قانون يلزم المؤسسات بتطبيق إعادة تقييم الأصول الثابتة، وعدم اهتمام إدارة المؤسسة بتطبيق متطلبات النظام المحاسبي المالي.

7-دراسة كتابي، إيناس وبلقاسمي، هاجر (2020):

ركزت الدراسة على معرفة أثر إعادة تقييم الأصول الثابتة على جودة القوائم المالية، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام أسلوب الاستبانة والذي وزع على 30 مشارك مؤلف من المحاسبين ومحافظي الحسابات والخبراء المحاسبين في مؤسسات ومكاتب المحاسبة. وقد توصلت الدراسة الي أن إعادة تقييم الأصول الثابتة له أثر واضح على جودة المعلومات المالية المفصح عنها في التقارير المالية، وان دوافع إجراء المؤسسات إعادة تقييم الأصول الثابتة هي التعرف على المركز المالي الحقيقي للمؤسسات وتوفير المعلومات القيمة والمفيدة والدقيقة لها، وكذلك التعرف على القيمة الجارية للأصول الثابتة في الحرص على تقديم صورة حقيقية للمؤسسة بقيمتها المالية في نهاية كل سنة مالية.

ثانياً-الدراسات الأجنبية:

1. دراسة (Muller) (2011)

هدفت الدراسة الي دراسة الآثار المترتبة عن إلزام الشركات بتوفير معلومات القيمة العادلة للأصول الثابتة على عدم تماثل المعلومات لعينة من الشركات العقارية الأوروبية عبر دراسة فروق أسعار الطلب، حيث توصلوا إلى أن الشركات التي ألزمت بتقديم معلومات القيمة العادلة أظهرت انخفاضاً في عدم تماثل

المعلومات. ومع ذلك، فإنه أقل من الانخفاض الذي تظهره الشركات التي تقدم معلومات القيمة العادلة بشكل طوعي. ما يعزى إلى انخفاض موثوقية القيم العادلة المفصح عنها بشكل إلزامي.

2. دراسة (Jincheol Bae et.al (2019)

تبحث هذه الدراسة في تأثير إعادة تقييم الأصول الثابتة على توقيت وأهمية المعلومات التي تم الكشف عنها في التقارير المالية. وتوصلت الدراسة إلى أن إعادة تقييم الأصول الثابتة لها تأثير إيجابي على الاستدامة من خلال تحسين توقيت وأهمية المعلومات التي تم الكشف عنها، وبالتالي تقليل مخاطر انهيار أسعار الأسهم. ومع ذلك، فإن الشركات التي تعاني من ضائقة مالية ودرجة عالية من عدم تناسق المعلومات تظهر زيادة في احتمالية الانهيار بعد إعادة تقييم الأصول الثابتة. كما تشير هذه النتائج إلى أن العلاقة بين إعادة تقييم الأصول الثابتة والمخاطر النقدية لأسعار الأسهم تعتمد على دافع الإدارة من أجل تقديم معلومات صادقة وحقيقية أثناء عملية إعادة التقييم.

ما يميز الدراسة الحالية (الفجوة البحثية):

◀ تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في جوانب متعددة، أهمها أنها تتناول مفهوم إعادة تقييم الأصول الثابتة، ودراسة أثرها على عدالة ومصداقية القوائم المالية ومدى موثوقيتها وملائمتها لمستخدميها.

◀ الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة في جوانب متعددة أهمها الاختلاف في الأهداف، والتساؤلات البحثية، والفروض التي تم صياغتها لحل المشكلة، وكذلك عينة الدراسة، حيث طبقت على المؤسسة الوطنية للنفط.

◀ استفاد الباحث من اطلاعه على الدراسات السابقة في إعطاء الباحث معرفةً حول موضوع الدراسة، وإثراء الإطار النظري للدراسة، وفي بناء أداة الدراسة اللازمة لجمع المعلومات، والتعرف على الأساليب الإحصائية المستخدمة.

مشكلة الدراسة:

من اهتمامات مستخدمي المعلومات المحاسبية تقييم الأصول الثابتة باعتباره يشير إلى الموارد المادية المتوفرة في الشركة، وكذلك أيضا يشير إلى حجم التدفقات النقدية المستقبلية أيضا. ورغم أهمية تقييم الأصول الثابتة إلا أن اختيار الطريقة المناسبة كانت أحد المشاكل التي تواجه الإدارة، بالإضافة إلى دور إعادة تقييم الأصول الثابتة في زيادة موثوقية وملائمة المعلومات المحاسبية لمستخدمي هذه المعلومات (DIEWERT, W, 2005).

وبما أن هناك نقاش حول القيام بإعادة تقييم الأصول الثابتة بالزيادة أو عدم القيام به. بناءً على ما ورد في معايير المحاسبة الدولية نلاحظ أنه أمام الشركات أو المؤسسات حرية الاختيار بين نموذجين للقياس وهما نموذج التكلفة التاريخية ونموذج القيمة العادلة. وتعتبر إدارة المنشأة أو المؤسسة هي تتحمل مسؤولية اختيار السياسات المحاسبية عند إعداد القوائم المالية. ومن البديهي في الأدب المحاسبي أن

السياسات المحاسبية لها تأثير مباشر على كمية ونوعية المعلومات الظاهرة بالقوائم المالية ومدى قدرة هذه اكتساب هذه المعلومات خاصيتي الموثوقية والملائمة ويمتد تأثيرها على مستخدمي تلك المعلومات. ويصبح من المقبول أن تقول إن الشركات تقوم بإعادة تقييم أصولها الثابتة بالزيادة وفقا لدوافع معينة (العتيبي، 2010).

وعليه يمكن طرح التساؤلات البحثية التالية:

1. ما هو دور إعادة تقييم الأصول الثابتة لتعزيز موثوقية المعلومات المحاسبية وفق آراء العاملين في

إدارات المؤسسة الوطنية للنفط؟

2. ما هو دور إعادة تقييم الأصول الثابتة لتعزيز ملائمة المعلومات المحاسبية وفق آراء العاملين في

إدارات المؤسسة الوطنية للنفط؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تسليط الضوء على مفهوم إعادة تقييم الأصول الثابتة.

2. التعرف على دور إعادة تقييم الأصول الثابتة لتعزيز موثوقية وملائمة المعلومات المحاسبية.

أهمية الدراسة:

تتقسم أهمية الدراسة الي:

1. الأهمية العلمية: تؤكد الأهمية العلمية على معرفة دور إعادة تقييم الأصول الثابتة لتعزيز موثوقية

وملائمة المعلومات المحاسبية، وإثراء الأدب المحاسبي فيما يتعلق بهذا الموضوع، حيث وجد هذا

الموضوع اهتماماً كبيراً في الآونة الأخيرة من قبل الأكاديميين والباحثين المهتمين على حد سواء. ونظرا

لقلة البحوث العلمية التي طرحت وناقشت موضوع إعادة تقييم الأصول الثابتة ودورها في تعزيز موثوقية

وملائمة المعلومات المحاسبية خصوصا ما يتعلق بخاصية الموثوقية والملائمة، حيث ان هذه الدراسة

تساعد على طرح البدائل والطرق الرئيسية التي يمكن اعتمادها لتقييم الأصول الثابتة من فترة لأخرى

مما يرضي أصحاب المصلحة المهتمين بالمعلومات المحاسبية المفصح عنها في التقارير المالية.

2. الأهمية العملية: تقدم هذه الدراسة دليلا عمليا وفق آراء العاملين في إدارات المؤسسة الوطنية للنفط،

حول أهمية إعادة تقييم الأصول وأثرها على خصائص جودة المعلومات المحاسبية، خاصة وأن عدم

تبني وتطبيق إعادة تقييم الأصول الثابتة من فترة لأخرى يؤدي إلى استنزاف ممتلكات الشركات

والمنظومة المالية للدولة، وعليه فإن فاعلية إعادة تقييم الأصول الثابتة يعمل على تطوير وتحسين

أداء مؤسسات الدولة الليبية، مما ينعكس إيجابا على قرارات المسؤولين في تلك المؤسسات، وبالتالي

تنشيط الاقتصاد الوطني الليبي.

فرضيات الدراسة:

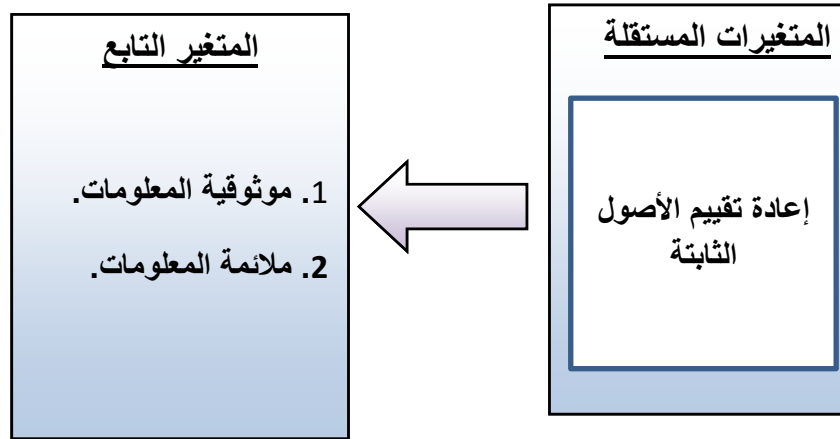
من أجل الإجابة عن التساؤلات البحثية، وتحقيق أهداف الدراسة يسعى الباحث إلى اختبار الفرضيات

التالية:

◀ **الفرضية الأولى:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإعادة تقييم الأصول الثابتة في زيادة موثوقية المعلومات.

◀ **الفرضية الثانية:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإعادة تقييم الأصول الثابتة في زيادة ملائمة المعلومات.

نموذج الدراسة: انسجاماً مع أهداف وأهمية وفرضيات الدراسة، فقد تم صياغة متغيرات الدراسة على النحو الآتي: -



(شكل (1): متغيرات البحث)

منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة، والإجابة على التساؤلات البحثية التي وضعتها الدراسة، والتي تمثل جوهر المشكلة، ومحاولة لاختبار فرضيات الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لكونه المنهج المناسب لدراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية، ويتم الاعتماد في جمع البيانات على المصادر الثانوية والمصادر الأولية كالتالي:

1- المصادر الثانوية: وتتكون من الكتب والأبحاث والرسائل العلمية والدوريات وشبكة الإنترنت.

2- المصادر الأولية: وتتكون من استبانة أعدت خصيصاً من قبل أحد الباحث لهذا الغرض، للحصول على المعلومات المطلوبة، كما يتم استخدام البرنامج الإحصائي jamovi 2.3.24.0 لتحليل الاستبانة، واختبار فرضيات الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في إدارات الشؤون المالية والقانونية والمراجعة الداخلية في المؤسسة الوطنية للنفط ومراجعي ديوان المحاسبة الذين يفحصون المستندات والتقارير المالية للمؤسسة الوطنية للنفط في طرابلس والبالغ عددهم (35) محاسب ومراجع، حيث تم اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة مكونة من (27) مشارك بشكل عشوائي.

حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة في الحدود التالية:

- الحدود البشرية: اقتصر على العاملين في إدارات الشؤون المالية والقانونية والمراجعة الداخلية في المؤسسة الوطنية للنفط ومراجعي ديوان المحاسبة في طرابلس.
- الحدود المكانية: اشتملت على المؤسسة الوطنية للنفط.
- الحدود الزمنية: الفترة التي استغرقتها إعداد هذه الدراسة هي شهر يناير وفبراير لسنة 2023.
- الحدود الموضوعية: تتمثل في دراسة دور إعادة تقييم الأصول الثابتة في تعزيز موثوقية وملائمة المعلومات المحاسبية.

الإطار النظري للدراسة:

المحور الأول: إعادة تقييم الأصول الثابتة:

أولاً-تعريف إعادة التقييم :

"إن إعادة تقييم تثبيت ما هو تحديد قيمته الحالية اعتمادا على الأسعار الحالية للتثبيات المعنية، أو على أساس معاملات إعادة التقييم الرسمية، والتي تنشرها السلطات المخولة بذلك قانونا مثل وزارة المالية أو المديرية العامة للضرائب" (عطية، 2011، ص 218).

ويقصد بإعادة تقييم الأصل الثابت أيضا "تعديل القيمة الدفترية لكي تقترب من القيمة العادلة أو الجارية ويترتب على عملية إعادة التقييم أن تصبح قيمة الأصل بعد إعادة تقييمه أكبر أو أقل من قيمته الدفترية قبل إعادة تقييمها" (الداعور ونواف 2008، ص 164).

ثانيا-أهمية إعادة التقييم الأصول الثابتة:

بما أن مبدأ التكلفة التاريخية يقوم على ثبات وحدة تدهور قيمة النقد مما يجعل عناصر التثبيات المادية الملموسة لا تظهر وفق قيمتها الحقيقية الواقعية مع مرور الفترات المحاسبية المتعاقبة، بالتالي فإن عملية إعادة تقييم الأصول الثابتة يضمن تقديم صورة صادقة وموثوقة لجميع عناصر الأصول الثابتة، وهذا الشيء ينعكس عند الإفصاح عليها في قائمة المركز المالي بقيمتها الحالية، كما أن استهلاك الأصول الثابتة يظهر بقيمته الحالية وليس على أساس التكلفة التاريخية (سماي وبو رياح، 2016).

ثالثا: أسباب إعادة تقييم الأصول الثابتة (التجاني، خالد 2014، ص 37):

1. ارتفاع قيمة الأصول الثابتة ارتفاعا كبيرا بصفة نهائية ويستخدم المستخدم هذه الزيادة لتقوية المركز المالي.
2. انخفاض قيمة هذه الأصول انخفاضاً كبيراً الأمر الذي يدفع المالك إلى إظهارها القيمة الحقيقية حيث تمثل حسابات مركزه المالي بدقة.
3. تغيير شكل الشركة القانوني بانفصال شريك أو انضمام شريك أو اندماجها بشركة أخرى وذلك من أجل تحديد حصة الشريك المنفصل أو المنضم من صافي الأصول.
4. تقدير القيمة الحقيقية للأصول عند التقدم للحصول على ائتمان طويل الأجل.
5. تقدير قيمة الأصول التي ترغب المؤسسة في التأمين عليها ضد الأخطار المختلفة.
6. إظهار قيمة الأصول الثابتة بقيمته الحقيقية لتعكس جودة المعلومات المحاسبية.

رابعاً: طرق إعادة تقييم الأصول الثابتة:

1- طريقة التكلفة التاريخية: تعتبر طريقة التكلفة التاريخية من أهم المبادئ المحاسبية التي يعتمد عليها المحاسبين في تقييم عناصر الأصول والخصوم. إذ من خلالها يستطيع المحاسبين تقييم جميع مكونات الموارد الاقتصادية، واستخداماتها، ومصادر تمويلها، وجميع النفقات والإيرادات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية بتكلفتها الدفترية وبغض النظر عن التقلبات التي تتعرض لها القيمة الاقتصادية للأصل نتيجة التغيرات الحادثة في القوة الشرائية للنقود، مما جعل البيانات المحاسبية المفصّل عنها في التقارير المالية في فترات مختلفة غير ملائمة لإجراء المقارنات الزمنية والمكانية (الجبالي، وليد 2007).

2- طريقة القيمة العادلة: تعتبر هذه الطريقة الأكثر قبولاً لمستخدمي المعلومات المحاسبية باعتبارها تقدم صورة عادلة للمؤسسة وتعكس الوضع الاقتصادي الحقيقي لها. ونتيجة للنتائج السيئة المترتبة على افتراض ثبات وحدة النقد وإتباع طريقة التكلفة التاريخية، فطريقة القيمة العادلة تقوم على أن يتم تسوية التزام أو تبادل أصل بين أطراف مدركة لقيمة هذه الأصول ورغبة في تسوية هذه الالتزامات بما يتناسب مع قيمتها الحقيقية، فهذه الطريقة تعتبر البديل الأفضل لمقارنتنا بطريقة التكلفة التاريخية باعتبارها تزيد من الحلول كون مفهوم القيمة العادلة مرتبط بمفاهيم متعددة وطرق حساب مختلفة (عبد المجيد، موزارين وأمين، بربري 2018).

3- طريقة التكلفة الجارية (القيمة الحالية): تحدد قيمة الأصل الثابتة أو مجموعة الأصول الثابتة بناءً على قيمة التدفقات النقدية الداخلة أو الخارجة من المنشأة بسبب إقناء هذا الأصل أو بسبب مجموعة الأصول. وتقاس القيمة الحالية عن طريق خصم صافي التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المستقبلية باستخدام معدل فائدة واقعي، وتمثل القيمة الحالية الأساس المثالي لتقييم مصادر والتزامات المنشأة لاتفاقها مع الهدف الرئيس لمستخدمي القوائم المالية وهو التنبؤ بالقيم النقدية المستقبلية للمنشأة ويسهل تطبيق هذا المفهوم على بعض أنواع الأصول والخصوم ولا يصلح لأنواع أخرى من الأصول والخصوم، أو النفقات والإيرادات (الحكيم، مصطفى وأدم عبد السلام، 2016).

ومن هنا فإن قيمة أي أصل ثابت هي نتاج للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة عن ذلك الأصل، وعمر الأصل والنمو المتوقع في التدفقات النقدية والمخاطر بناءً عليه ينظر على أنها القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة على ذلك الأصل المرتبطة بالتدفقات النقدية (أبو نصار، محمد، 2012).

4- طريقة التكلفة الاستبدالية:

تمثل التكلفة الاستبدالية للأصل الثابت بانها التكلفة التقديرية للاستحواذ أو إعادة إنتاج أصل مشابه له، بعد استبعاد عنصرين رئيسيان وهما الاستهلاك والتقدم، وبشكل آخر يمكن الحصول على قيمة تكلفة الاستبدال الجارية باستخدام الأرقام القياسية الخاصة مع التكلفة التاريخية (الحكيم، مصطفى، 2016) ونجد أن هذه الطريقة تواجه العديد من التحديات في القياس المحاسبي بسبب صعوبة إيجاد سوق مرتبط ببعض الأصول الثابتة، وبالتالي الكثير من الأصول الثابتة المستعملة لا يوجد شبيه لها في السوق

وغالبا في مثل هذه الحالات تقوم معظم الشركات بتقدير قيمة الأصول للوصول تقريبا للقيمة الاستبدالية، حيث يمكن للشركة تحديد تكلفة استبدال المخزون وبعض الأصول الأخرى بدقة (شرويد، ريتشارد وآخرون، 2009).

المحور الثاني: خصائص جودة المعلومات المحاسبية:

هناك العديد من خصائص جودة المعلومات المحاسبية التي تتميز بها المعلومات المحاسبية وهي:

1. موثوقية المعلومات المحاسبية.
2. ملائمة المعلومات المحاسبية.
3. التوقيت المناسب.
4. القابلية للمقارنة والتماثل.
5. الأهمية النسبية.
6. التكاليف والمنافع.
7. الدقة.

وسيتم توضيح خاصيتي الموثوقية والملائمة التي تم دراستها في هذا البحث بشي من التفصيل:

أولا: موثوقية المعلومات المحاسبية:

"أي أن يتم إعداد المعلومات التي تقدمها المحاسبة على درجة من الأمانة وخلوها من الأخطاء والتزوير والابتعاد عن التحيز حتى يمكن لمستخدميها الاطمئنان الي صحتها وبالتالي الوثوق بها" (أبو نصار محمد، 2012، ص 14). وإن الثقة في مقياس معين يتطلب التعبير بصدق عن شيء معين، وتعتمد الثقة على المدى الذي يمكن التحقق من صدق التعبير المحاسبي عن المعاملات والاحداث المالية وسلامة القياس، كما أيضا ترتبط بحيادية هذه المعلومات التي تم الإفصاح عنها، والقدرة على التحقق من صحتها، وهذا يعني اتباع أساليب وطرق قياس صحيحة وسليمة وغير مشبوهة. بمعنى هناك إجماع في الرأي بين المحاسبين والمنظمات العلمية المرموقة، وبشكل يمكن معه الوصول إلى نفس النتائج إذا تم القياس من خلال اشخاص مستقلين باستخدام نفس طرق القياس.

المعلومات المحاسبية من أجل أن تخلق للمستخدمين قدرا معقولا من الثقة فيها والاعتماد عليها والاطمئنان إليها يجب أن تتوفر فيها مجموعه من الخصائص الفرعية، ومن هذه الخصائص ما يلي ((سعود مكي، الأسطى يوسف، 2019، ص 71):

1. " أن تتسم المعلومات المحاسبية بالموضوعية، أي أن تكون مدعمة بأدلة الإثبات، وأن تكون قابلة للتحقق.
2. أن تعبر المعلومات المحاسبية بعدالة وصدق عن الظواهر أو الأحداث التي تخص المشروع بغض النظر عن كون تلك المعلومات توافق مصالح الملاك أو الإدارة أم لا.
3. يجب أن تتسم المعلومات المحاسبية بالحياد، أي إن المعلومات يجب أن لا تغلب مصلحة جهة على مصالح الجهات الأخرى".

ثانياً: ملائمة المعلومات المحاسبية:

والمقصود بالملائمة أن يكون للمعلومات تأثير على قرار وأفعال مستخدميها، أي أن تساعد وتساهم في قيامه بمهامه. أما إذا لم يكن للمعلومات أي أثر على القرار، فإنها توصف بالمعلومات غير الملائمة. وفي هذا المجال، يجب التركيز على ضرورة نشر والإفصاح عن المعلومات المحاسبية الواقعية التي تعكس قيمة الأول الثابتة في وقت نشر التقارير المالية، حتى يتسنى لمستخدمي هذه المعلومات اتخاذ القرارات الضرورية التي تخص المنشأة التي قامت بنشر هذه التقارير، فهناك مستثمرين حاليين ومستقبليين ومقرضين وغيرها من المستخدمين الذين مهتمون بالمعلومات الواردة في التقارير المالية. وكما أن ملائمة المعلومات المحاسبية مرتبطة بخاصية مهمة فيما يتعلق بهذا الموضوع وهي أن تتعلق المعلومات الواردة في التقارير المالية يمكن الاستفادة منها في المستقبل من قبل مستخدمي هذه التقارير (أبو نصار محمد، 2012).

الإطار العملي للدراسة (الدراسة التطبيقية):

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة

فقد استخدم الباحث إلى حصر مجتمع الدراسة في العاملين في إدارة الشؤون المالية (محاسب مالي)، وإدارة المراجعة الداخلية (مراجع داخلي)، وإدارة الشؤون القانونية (موظف قانوني)، و المراجعة الخارجية (مراجع خارجي من ديوان المحاسبة الليبي) بمدينة طرابلس من خلال الزيارات الميدانية للجهات المسؤولة والذي بلغ عددهم (35) محاسب مالي ومراجع داخلي ومراجع خارجي وموظف في إدارة الشؤون القانونية، حيث تم اختيار عينة عشوائية للدراسة للعاملين بإدارة الشؤون المالية والمراجعة الداخلية والشؤون القانونية والمراجعين الخارجيين في المؤسسة الوطنية للنفط المقر الرئيسي باعتبارهم العينة المناسبة لإجراء هذه الدراسة وبلغ عددهم (23)، وهو موضح في الجدول التالي.

جدول رقم (1): إحصائيات الاستبيانات الموزعة على عينة الدراسة

الفئة	مجتمع الدراسة	الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المستلمة والخاضعة للتحليل الإحصائي	نسبة العينة النهائية من حجم العينة	نسبة العينة من مجتمع الدراسة
إدارة الشؤون المالية	26	20	17	85%	65%
إدارة الشؤون القانونية	2	2	2	100%	100%
إدارة المراجعة الداخلية	2	2	2	100%	100%
المراجعة الخارجية	5	3	2	67%	40%

يلاحظ من الجدول أعلاه، أنه تم توزيع عدد (27) استبيان بشكل عشوائي للإدارات المختصة في المؤسسة الوطنية للنفط بطرابلس وتسليم الاستبيانات بشكل عشوائي لكل مفردات العينة الذي أبدى رغبته في تعبئة الاستبيان، وقد تم استلام عدد (23) استبيان خضعت للتقييم الذي نتج عنه اعتماد جميع

الاستبيانات المستلمة باعتبارها استوفت بجميع الشروط الضرورية، وهو ما نسبتهم (85% و 100%) و 100% و 67%) من اجمالي الاستبيانات الموزعة.

ثانيا: الاساليب الاحصائية المستخدمة

قام الباحث بتفريغ وتحليل الاستبيان من خلال برنامج التحليل الاحصائي SPSS، وقد تم استخدام الادوات الاحصائية التالية:

1. النسب المئوية والتكرارات والمتوسطات الحسابية، يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما ويفيد الباحث في وصف مجتمع الدراسة.
 2. الانحراف المعياري لقياس وبيان درجة تشتت قيم اجابات عينة الدراسة عن الوسط الحسابي لكل فقرة.
 3. اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) وطريقة التجزئة النصفية لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان.
 4. معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لقياس درجة الارتباط بين المتغيرات.
 5. اختبار (T) للعينة الواحدة (One Sample T-Test) وذلك لاختبار فقرات كل مجال من مجالات الاستبيان، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء المشاركين في الدراسة على محتوى كل فقرة.
 6. تم استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) بمستوى معنوية 0.05.
- وقد كانت الإجابات على حسب مقياس ليكرث الخماسي كما هو موضح في الجدول رقم (2):

جدول رقم (2): مقياس الإجابات

الدرجة	5	4	3	2	1
درجة الموافقة	مواف تماما	موافق	موافق نسبيا	غير موافق	غير موافق تماما

ثالثا: صدق وثبات أداة الدراسة:

1. صدق الاستبيان:

من أجل التحقق من صدق الاستبيان تم استخدام معامل الارتباط بيرسون كما هو موضح في الجدول (3):

جدول رقم (3): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات إعادة تقييم الأصول الثابتة في زيادة موثوقية المعلومات والدرجة الكلية له.

ت	الفقرة	العدد	معامل ارتباط بيرسون	الدالة الإحصائية P-Value
1	تتحقق موثوقية المعلومات من خلال إعادة تقييم الأصول الثابتة وفق نموذج إعادة التقييم.	23	0.473	*0.023
2	يساهم اعتماد القيمة العادلة في إعادة تقييم الأصول الثابتة بناءً على ارقام تقديرية في تحقيق موثوقية المعلومات.	23	0.519	*0.011
3	يساهم تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة بواسطة مختصين (خبراء) في تحقيق موثوقية المعلومات.	23	0.605	*0.002

ت	الفقرة	العدد	معامل ارتباط بيرسون	الدالة الإحصائية P-Value
4	يساهم تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة بواسطة مدخل التكلفة في تحقيق موثوقية المعلومات.	23	0.687	*0.001
5	يساهم استخدام القيمة الجارية وفق الأرقام الخاصة في معالجة الأصول الثابتة في تحقيق موثوقية المعلومات.	23	0.148	0.500
6	يحقق استخدام التكلفة الاستبداليه في معالجة الأصول الثابتة إلى موثوقية المعلومات.	23	0.420	*0.046
7	يساهم وجود إرشادات مفصلة عن عملية إعادة التقييم في تحقيق موثوقية المعلومات.	23	0.736	*0.001
8	تساهم المراقبة الصارمة لكيفية تنفيذ عملية إعادة التقييم في تحقيق موثوقية المعلومات.	23	0.348	0.103
9	يساهم استخدام القيمة الجارية المعدلة في معالجة الأصول الثابتة في تحقيق موثوقية المعلومات.	23	0.418	*0.047
10	ان اعتماد بديل التكلفة التاريخية المعدلة في قياس الأصول الثابتة يحقق موثوقية المعلومات.	23	0.757	*0.000
* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05				

يوضح الجدول رقم (3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات إعادة تقييم الأصول الثابتة في زيادة موثوقية المعلومات والدرجة الكلية له، والذي يبين أن أغلب معاملات الارتباط المبينة بالجدول دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05، وبذلك تعتبر فقرات الفرضية الأولى صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (4): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات إعادة تقييم الأصول الثابتة في زيادة ملائمة المعلومات والدرجة الكلية له.

ت	الفقرة	العدد	معامل ارتباط بيرسون	الدالة الإحصائية P-Value
1	تتحقق الملائمة للمعلومات من خلال إعادة تقييم الأصول الثابتة وفق نموذج إعادة التقييم.	23	0.635	*0.001
2	يساهم اعتماد القيمة العادلة في إعادة تقييم الأصول الثابتة بناءً على أرقام تقديرية في تحقيق ملائمة المعلومات.	23	0.574	*0.004
3	يساهم تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة بواسطة مختصين (خبراء) في تحقيق ملائمة المعلومات.	23	0.741	*0.001
4	يساهم تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة بواسطة مدخل التكلفة في تحقيق ملائمة المعلومات.	23	0.653	*0.001
5	يساهم استخدام القيمة الجارية وفق الأرقام الخاصة في معالجة الأصول الثابتة في تحقيق ملائمة المعلومات.	23	0.558	*0.006

ت	الفقرة	العدد	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية P-Value
6	يحق استخدام التكلفة الاستبداليه في معالجة الأصول الثابتة إلى ملائمة المعلومات.	23	0.104	0.637
7	يساهم وجود إرشادات مفصلة عن عملية إعادة التقييم في تحقيق ملائمة المعلومات.	23	0.400	0.059
8	تساهم المراقبة الصارمة لكيفية تنفيذ عملية إعادة التقييم في تحقيق ملائمة المعلومات.	23	0.511	*0.013
9	يساهم استخدام طريقة القيمة الجارية المعدلة في معالجة الأصول الثابتة في تحقيق ملائمة المعلومات.	23	0.667	*0.001
10	ان اعتماد بديل التكلفة التاريخية المعدلة في قياس الأصول الثابتة يحقق ملائمة المعلومات.	23	0.760	0.000*
* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05				

يوضح الجدول رقم (4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات إعادة تقييم الأصول الثابتة في زيادة ملائمة المعلومات في المؤسسة الوطنية للنفط والدرجة الكلية له، والذي يبين أن أغلب معاملات الارتباط المبينة بالجدول دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05، وبذلك تعتبر فقرات الفرضية الثانية صادقة لما وضعت لقياسه.

2. ثبات الاستبيان:

أما فيما يتعلق بثبات أداة هذه الدراسة (الاستبيان)، فقد تم احتساب معامل كرونباخ ألفا لمتغيرات الدراسة والبالغ عددها 20 فقرات، ويوضح الجدول التالي قيم معاملات ألفا كرونباخ لفرضيات الدراسة.

جدول (5): قيم معامل الثبات لكل محور من محاور الدراسة

ت	المتغير	الرمز	عدد الفقرات	معامل الثبات %
1	إعادة تقييم الأصول الثابتة وموثوقية المعلومات	X1	10	61%
2	إعادة تقييم الأصول الثابتة وملائمة المعلومات	X2	10	69%
	اجمالي الفقرات		20	68%

واضح من النتائج الموضحة في الجدول السابق أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة لفرضيات الدراسة خصوصاً لإجمالي الفقرات الخاضعة للدراسة لهذه الفرضيات. وهم قيم ثبات مقبولة في العرف الإحصائي.

رابعاً: اختبار الفرضيات

1. اختبار الفرضية الأولى:

يوضح الجدول رقم (6) المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار T لاستجابات افراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الفرعية الأولى (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإعادة تقييم الأصول الثابتة في زيادة موثوقية المعلومات):

جدول رقم (6): المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار T لفقرات الفرضية الأولى

X01	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءه الاختبار T	الدالة الإحصائية	الاتجاه السائد
1	تتحقق موثوقية المعلومات من خلال إعادة تقييم الأصول الثابتة وفق نموذج إعادة التقييم.	3.83	0.778	23.6	* 0.000	موافق
2	يساهم اعتماد القيمة العادلة في إعادة تقييم الأصول الثابتة بناءً على أرقام تقديرية في تحقيق موثوقية المعلومات.	3.65	0.775	22.6	* 0.000	موافق
3	يساهم تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة بواسطة مختصين (خبراء) في تحقيق موثوقية المعلومات.	3.96	0.825	23.0	* 0.000	موافق
4	يساهم تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة بواسطة مدخل التكلفة في تحقيق موثوقية المعلومات.	3.65	0.935	18.7	* 0.000	موافق
5	يساهم استخدام القيمة الجارية وفق الأرقام الخاصة في معالجة الأصول الثابتة في تحقيق موثوقية المعلومات.	3.43	0.728	22.6	* 0.000	موافق
6	يحق استخدام التكلفة الاستبدالية في معالجة الأصول الثابتة إلى موثوقية المعلومات.	3.17	1.029	14.8	* 0.000	موافق
7	يساهم وجود إرشادات مفصلة عن عملية إعادة التقييم في تحقيق موثوقية المعلومات.	3.78	0.850	21.3	* 0.000	موافق
8	تساهم المراقبة الصارمة لكيفية تنفيذ عملية إعادة التقييم في تحقيق موثوقية المعلومات.	3.91	0.949	19.8	* 0.000	موافق
9	يساهم استخدام القيمة الجارية المعدلة في معالجة الأصول الثابتة في تحقيق موثوقية المعلومات.	3.22	0.736	21.0	* 0.000	موافق
10	ان اعتماد بديل التكلفة التاريخية المعدلة في قياس الأصول الثابتة يحقق موثوقية المعلومات.	3.52	0.898	18.8	* 0.000	موافق

* دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05

من الجدول أعلاه يتضح الآتي:

- إن الفقرات رقم "3 و 8 و 1" على التوالي وهم ينصوا على " يساهم تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة بواسطة مختصين (خبراء) في تحقيق موثوقية المعلومات." و " تساهم المراقبة الصارمة لكيفية تنفيذ عملية إعادة التقييم في تحقيق موثوقية المعلومات." و " تتحقق موثوقية المعلومات من خلال إعادة تقييم الأصول الثابتة وفق نموذج إعادة التقييم." قد حصلوا على أعلى متوسطات حسابية وهم (3.96 و 3.91 و 3.83) من الدرجة الكلية من 5، وقيم الاختبار (23.0 و 19.8 و 23.6)، وأن القيم الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.000) لذلك تعتبر هذه الفقرات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرات قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة، وهي 3، وهذا

يعني أن هناك موافقة بدرجة أعلى من المتوسط من قبل أفراد العينة على هذه الفقرات، وبذلك جاء ترتيبها في المرتبة الأولى في هذا المجال.

- إن الفقرتان رقم "6 و9" على التوالي والتي تتصان على " يحقق استخدام التكلفة الاستبداليه في معالجة الأصول الثابتة إلى موثوقية المعلومات." و " يساهم استخدام القيمة الجارية المعدلة في معالجة الأصول الثابتة في تحقيق موثوقية المعلومات." قد تحصلتا على أدنى متوسطات حسابية تساوي (3.17 و3.22) من الدرجة الكلية من 5، وقيم الاختبار (14.8 و21.0)، وأن القيم الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.000) لذلك فهي تعتبر أيضا فقرات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زادت عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرتان، وبذلك جاء ترتيبها في المرتبة الأخيرة في هذا المجال.

- أما باقي الفقرات فقد تحصلت على متوسطات حسابية وقيم اختبار ما بين أعلى الفقرات المشار إليها سابقاً وأدنى فقرتان المشار إليهما سابقاً أيضاً، وقد تحصلوا أيضاً على قيم احتمالية (Sig.) تساوي (0.000)، لذلك فهي تعتبر أيضاً فقرات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زادت عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرات، وبذلك جاء ترتيبها في المرتبة الوسطى في هذا المجال.

ولاختبار هذه الفرضية، استخدم الباحث اختبار T للعينة الواحدة One Sample T-Test، وذلك للتحقق من صحة هذه الفرضية، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء أفراد عينة الدراسة في هذه الفرضية، والجدول التالي يبين المتوسط الحسابي المرجح للفرضية والانحراف المعياري لها، وكذلك نتائج اختبار T (قيمة الاختبار والدلالة الإحصائية).

جدول رقم (7): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار T للفرضية الأولى

النتيجة	الدلالة الإحصائية	إحصاء اختبار T	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح
قبول الفرضية	* 0.000	41.40	0.379	3.27

* دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05

نلاحظ من خلال بيانات الجدول (7) أن المتوسط الحسابي المرجح 3.27 بانحراف معياري مناظر له 0.379 وإن قيمة إحصاء الاختبار 41.40 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية 0.05 وقيمة المتوسط الحسابي المرجح أكبر من 3، مما يدل على قبول الفرضية القائلة بـ: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإعادة تقييم الأصول الثابتة في زيادة موثوقية المعلومات.

2. اختبار الفرضية الثانية:

يوضح الجدول رقم (8) المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار T لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثانية (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإعادة تقييم الأصول الثابتة في زيادة ملائمة المعلومات):

جدول رقم (8): المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار T

لقرارات دور إعادة تقييم الأصول الثابتة في زيادة ملائمة المعلومات

X03	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءه الاختبار	الدلالة الإحصائية	الاتجاه السائد
1	تتحقق الملائمة للمعلومات من خلال إعادة تقييم الأصول الثابتة وفق نموذج إعادة التقييم.	3.87	0.626	29.7	* 0.000	موافق
2	يساهم اعتماد القيمة العادلة في إعادة تقييم الأصول الثابتة بناءً على أرقام تقديرية في تحقيق ملائمة المعلومات.	3.52	0.898	18.8	* 0.000	موافق
3	يساهم تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة بواسطة مختصين (خبراء) في تحقيق ملائمة المعلومات.	3.78	0.998	18.2	* 0.000	موافق
4	يساهم تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة بواسطة مدخل التكلفة في تحقيق ملائمة المعلومات.	3.87	0.626	29.7	* 0.000	موافق
5	يساهم استخدام القيمة الجارية وفق الأرقام الخاصة في معالجة الأصول الثابتة في تحقيق ملائمة المعلومات.	3.74	0.864	20.7	* 0.000	موافق
6	يحقق استخدام التكلفة الاستبدالية في معالجة الأصول الثابتة إلى ملائمة المعلومات.	3.52	0.846	20.0	* 0.000	موافق
7	يساهم وجود إرشادات مفصلة عن عملية إعادة التقييم في تحقيق ملائمة المعلومات.	4.17	0.778	25.7	* 0.000	موافق
8	تساهم المراقبة الصارمة لكيفية تنفيذ عملية إعادة التقييم في تحقيق ملائمة المعلومات.	3.57	1.037	16.5	* 0.000	موافق
9	يساهم استخدام طريقة القيمة الجارية المعدلة في معالجة الأصول الثابتة في تحقيق ملائمة المعلومات.	3.74	0.689	26.0	* 0.000	موافق
10	ان اعتماد بديل التكلفة التاريخية المعدلة في قياس الأصول الثابتة يحقق ملائمة المعلومات.	3.43	0.896	18.4	* 0.000	موافق

* دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05

ومن خلال الجدول اعلاه، يتضح الآتي:

- إن الفقرة رقم "7" والتي تنص على " يساهم وجود إرشادات مفصلة عن عملية إعادة التقييم في تحقيق ملائمة المعلومات." قد حصلت على أعلى متوسط حسابي يساوي (4.17) من الدرجة الكلية من 5، وقيمة الاختبار (25.7)، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.000) لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة، وهي 3، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، وبذلك جاء ترتيبها في المرتبة الأولى في هذا المجال.

- إن الفقرات رقم "2 و 6" والتي تتصان على " يساهم اعتماد القيمة العادلة في إعادة تقييم الأصول الثابتة بناءً على ارقام تقديرية في تحقيق ملائمة المعلومات." و " يحقق استخدام التكلفة الاستبداليه في معالجة الأصول الثابتة إلى ملائمة المعلومات." قد تحصلتا على أدنى متوسط حسابي يساوي (3.52) من الدرجة الكلية من 5، وقيمتا الاختبار (18.8 و 20.0)، وأن القيم الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.000) ورغم أن الفقرتان تحصلتا على أدنى متوسطات إلا أنها تعتبر دالتا إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرتان قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرتان، وبذلك جاء ترتيبها في المرتبة الأخيرة في هذا المجال.

مما سبق يتضح أن جميع أفراد عينة الدراسة يوافقون على العبارات بالجدول حيث نجد اجاباتهم نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الايجابي مما يعني موافقتهم على أن هناك أثر لإعادة تقييم الأصول الثابتة في زيادة ملائمة المعلومات.

ولاختبار هذه الفرضية، استخدم الباحث اختبار T للعينة الواحدة One Sample T-Test، وذلك للتحقق من صحة هذه الفرضية، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء أفراد عينة الدراسة في هذه الفرضية، والجدول التالي يبين المتوسط الحسابي المرجح للفرضية والانحراف المعياري لها، وكذلك نتائج اختبار T (قيمة الاختبار والدلالة الإحصائية).

جدول رقم (9): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار T للفرضية الثانية

النتيجة	الدلالة الإحصائية	إحصاءه اختبار T	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح
قبول الفرضية	* 0.000	41.2	0.437	3.75

* دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05

نلاحظ من خلال بيانات الجدول (9) أن المتوسط الحسابي المرجح 3.75 بانحراف معياري مناظر له 0.437 وان قيمة إحصاء الاختبار 41.2 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية 0.05 وقيمة المتوسط الحسابي المرجح أكبر من 3، مما يدل على قبول الفرضية الثانية القائلة بـ: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإعادة تقييم الأصول الثابتة في زيادة ملائمة المعلومات.

خامساً: نتائج الدراسة

بعد عرض الإطار النظري للدراسة وتحقيقاً لفروضها بالتطبيق على عينة من المحاسبين والمراجعين والقانونيين العاملين في المؤسسة الوطنية للنفط بطرابلس توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج يمكن إيجازها في الآتي:

1. الفرضية الأولى والتي مفادها يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإعادة تقييم الأصول الثابتة على موثوقية المعلومات المحاسبية في المؤسسة الوطنية للنفط محل الدراسة وفقاً لآراء عينة الدراسة المشار إليها سالفاً. وتمثلت إجابات عينة الدراسة في التأكيد على أن موثوقية المعلومات المحاسبية تتحقق: من خلال إعادة تقييم الأصول الثابتة وفق نموذج إعادة التقييم، وقد يكون النموذج المعتمد لإعادة تقييم الأصول الثابتة هو

القيمة العادلة في إعادة تقييم الأصول الثابتة بناءً على أرقام تقديرية، أو من خلال مختصين (خبراء)، ومن خلال مدخل التكلفة، ومن خلال استخدام القيمة الجارية وفق الأرقام الخاصة في معالجة الأصول الثابتة، أو استخدام التكلفة الاستبدالية في معالجة الأصول الثابتة، أو وجود إرشادات مفصلة عن عملية إعادة التقييم، أو المراقبة الصارمة لكيفية تنفيذ عملية إعادة التقييم، أو استخدام القيمة الجارية المعدلة في معالجة الأصول الثابتة، أو اعتماد بديل التكلفة التاريخية المعدلة في قياس الأصول الثابتة. حيث كان هناك تطابق وجهات نظر أفراد عينة مجتمع الدراسة مما يعني أن المحاسبين والمراجعين والقانونيين في المؤسسة الوطنية للنفط في طرابلس على اتفاق واحد لأهمية تطبيق أحد نماذج التقييم من أجل تعزيز خاصية موثوقية المعلومات المحاسبية التي تصدر في التقارير المالية في المؤسسة الوطنية للنفط محل الدراسة. وتقع إجابات أغلب أفراد العينة ضمن مجال موافق جدا وموافق.

2. الفرضية الثانية والتي اختبرت يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإعادة تقييم الأصول الثابتة على ملائمة المعلومات المحاسبية في المؤسسة الوطنية للنفط محل الدراسة وفقا لآراء محاسبين ومراجعين وقانونيين العاملين بالمؤسسة الوطنية للنفط بطرابلس، وبناءً على إجابات فقرات الفرضية الثانية المستخدمة للاختبار تبين ان تحقيق وتعزيز خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية تتطلب إعادة تقييم الأصول الثابتة وفق نموذج إعادة التقييم، وقد أكدوا المشاركون على أهمية تطبيق أحد نماذج التقييم ومتطلباتها التالية حسب قوة الموافقة عليها وهم: وجود إرشادات مفصلة عن عملية إعادة التقييم في تحقيق ملائمة المعلومات، و تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة بواسطة مدخل التكلفة في تحقيق ملائمة المعلومات، و أكدوا على أهمية تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة بواسطة مختصين (خبراء) في تحقيق ملائمة المعلومات، وأهمية استخدام طريقة القيمة الجارية وفق الأرقام الخاصة أو القيمة الجارية المعدلة في معالجة الأصول الثابتة في تحقيق ملائمة المعلومات. وقد رصدت جميع عينة الدراسة ضمن إجابة موافق بشدة وموافق.

سادسا: توصيات الدراسة

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة، يمكن تلخيص أهم التوصيات التي يرى الباحث أنها ضرورية ويمكن الاستفادة منها في المجالات المختلفة المرتبطة بموضوع الدراسة وذلك على النحو التالي:

1. التأكيد على أهمية أن تكون المعلومات المحاسبية المقدمة تعزز خاصيتي الموثوقية والملائمة.
2. أهمية وضرورة إعادة تقييم الأصول الثابتة من فترة لأخرى من أجل أن تكون المعلومات المحاسبية تعكس الواقع العملي لها.
3. ضرورة تبني أحد طرق أو بدائل إعادة تقييم الأصول الثابتة والتي تتناسب مع الأصول الحالية المملوكة للمؤسسة الوطنية للنفط.

4. من الضرورة تبني معايير المحاسبة الدولية أو إصدار معايير محلية تتماشى مع المعايير الدولية والخصائص المحلية على أن تتضمن الإفصاح والشفافية لضمان الثقة والمصداقية، والتي تنص على إعداد تقارير مالية وفقا للتكلفة التاريخية وطريقة إعادة التقييم المستخدمة.
5. العمل على أن يتم إعادة تقييم الأصول الثابتة وفق لجنة خبراء (المؤسسة الوطنية للنفط متمثلة في إدارة الشؤون المالية والمراجعة الداخلية والقانونية، ديوان المحاسبة الليبي متمثلة في مراجعين خارجيين، هيئة الرقابة الإدارية متمثلة في مراجعي الرقابة الداخلية) وإجراءات استرشاديه توضح آلية تقييم الأصول الثابتة.
6. ضرورة إطلاع مراجعي ديوان المحاسبة على جميع التقارير المالية والمستندات المالية المتعلقة بعملية إعادة تقييم الأصول الثابتة الصادر من المؤسسة الوطنية للنفط ومراجعتها.
7. إعادة تقييم الأصول الثابتة للمؤسسة الوطنية للنفط سوف يحد أو يوقف استنزاف وبيع الأصول بالقيمة التاريخية التي لا تعبر عن قيمة الأصول الثابتة في السوق.

سابعا: المراجع:

1. المراجع العربية:

- أبو نزار محمد 2012، المحاسبة الإدارية، دار وائل، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة.
- بودشيش مريم، 2019، أهمية إعادة تقييم الأصول المادية في تقديم صورة صادقة عن المؤسسات الاقتصادية، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- جبر إبراهيم الداغور، محمد نواف عابد 2008، إعادة تقييم الأصول الثابتة في فلسطين_دراسة ميدانية_، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 10، العدد 1، غزة، فلسطين.
- جبر إبراهيم الداغور وحمد نواف عابد، 2008، إعادة تقييم الأصول الثابتة، مجلة جامعة الأزهر سلسلة العلوم الإنسانية، فلسطين.
- خالد حسين التجاني حسين، 2014، أثر المعايير المحاسبية في إعادة تقييم الأصول الثابتة، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة شندي، السودان.
- ريتشارد شرويد وآخرون، 2009، ترجمة خالد علي أحمد كأجيبي، نظرية المحاسبة، دار المريخ، الرياض
- عبد المجيد موزارين، محمد الأمين بربري 2018، القياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في ظل التضخم الاقتصادي، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 10، العدد 1، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
- عطية عبد الرحمن، 2011، المحاسبة المعقدة وفق النظام المحاسبي المالي، الطبعة الأولى، دار جيطلي، بوج بوعر يريج، الجزائر.
- سعود مكي والأسطى يوسف 2019، مبادئ المحاسبة المالية، دار الكتب الليبية، بنغازي، ليبيا، الطبعة الأولى.

سماي سماح وبوريح يمينة، 2016، أثر إعادة تقييم الأصول الثابتة على إعداد القوائم المالية وفق النظام المالي المحاسبي: دراسة حالة مؤسسة-POVAL-، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة يحي فارس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

كتابي إيناس وبلقاسمي هاجر، 2020، أثر إعادة تقييم الأصول المادية على جودة القوائم المالية: دراسة ميدانية لعينة مكاتب المحاسبة، محافظي الحسابات وخبراء محاسبين في ولاية المدية، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة يحي فارس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

محفوظ صالح التميمي، 2010، التقييم المحاسبي للأصول الثابتة في الشركات الصناعية اليمنية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية جملة العلوم الإدارية جملة فصلية، اليمن، العدد الثاني.

مصطفى حامد سالم الحكيم، عبد السالم عوض خير السيد آدم 2016، الإفصاح عن القيم الجارية في بيئة التضخم ودوره في الحد من الأزمة المالية "دراسة ميدانية على المصارف العاملة بالسودان، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 17، العدد 1، عمادة البحث العلمي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان

وليد ناجي الحياي، 2007، النظرية المحاسبية، المنشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك. يوسف رفيق وعبد العزيز قتال، 2016، إعادة تقييم الأصول الثابتة وفق النظام المحاسبي المالي، جملة الآفاق للدراسات الاقتصادية، الجزائر، العدد الثالث.

2. المراجع الأجنبية:

- Bae, Jincheol, Jaehong Lee, and Eunsoo Kim. 2019. "Does Fixed Asset Revaluation Build Trust between Management and Investors?" Sustainability 11 (13): 3700.
- DIEWERT, W., 2005, The Measurement of Business Capital, Income and Performance, University of British Columbia, Canada, V6N 1Z1.
- MULLER, K. A., III, E. J. RIEDL, AND T. SELHORN. 2011. MANDATORY FAIR VALUE ACCOUNTING AND INFORMATION ASYMMETRY: EVIDENCE FROM THE EUROPEAN REAL ESTATE INDUSTRY. MANAGEMENT SCIENCE 57 (6): 1138-1153.